مع نظرة مستقبلية مستقرة

«فيتش» تثبت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند «AA-»

- متوسط صافي أصول السيادية الخارجية 505 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة إجمالي الدين الحكومي لاتزال منخفضة عند مستوى 8.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

الموازنة العامة سجلت فائضا ماليا 6.4 مليارات دينار في 2022-2023 مدفوعا بارتفاع الإيرادات النفطية

وكالة فيتش للتصنيف الائتماني

ثبتت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (ايه.ايه " – ") مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت الوكالة في تقرير نشر على موقعها الإلكتروني إن نقاط القوى الرئيسية في التصنيف الائتماني للكويت "تكمن في ميزانياتها المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي في حين تشمل نقاط الضعف الرئيسية القيود المؤسسية وغياب التشريعات التي تسمح بإصدار قانون الدين العام منذ عام 2017 ما يؤثر على الإصلاحات لمعالجة التحديات المالية والهيكلية الناجمة عن الاعتماد الكبير على النفط".

وأكدت (فيتش) أن "الميزانية العامة المالية والخارجية من بين أقوى الميزانيات السيادية التي تصنفها متوقعة أن يبلغ متوسط صافي أصول السيادية الخارجية ما نسبته 505 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2023 – 2024) ليظل واحدا من أعلى المعدلات بين الدول السيادية المصنفة وأعلى 10 مرات من متوسط المرتبة (ايه.ايه) ويتم الاحتفاظ بمعظم الأصول الأجنبية في صندوق احتياطي الأجيال القادمة الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار إضافة إلى إدارتها أصول صندوق الاحتياطي العام".

وأوضحت أن نسبة إجمالي الدين الحكومي لاتزال منخفضة عند مستوى 7ر8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية (2022–2023) متوقعة في حال إصدار قانون الدين العام في السنة المالية (2024 – 2025) وإصلاح مالي محدود وانخفاض أسعار النفط أن يتضاعف الدين الحكومي ليبلغ 24 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية (2025 – 2026) واستمرار ارتفاعه بالسنوات اللاحقة بسبب العجز المالي المتوقع.

وقالت إنه مع هذا السيناريو فإن التوقعات بأن يظل إجمالي الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالكويت أقل من أقرانها في تصنيف الوكالة للمرتبة (ايه.ايه).

وعن أبرز التحديات الهيكلية للمالية العامة قالت الوكالة إن النفقات الجارية تشكل نحو 80 في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي بما في ذلك الرواتب والدعوم الحكومية في حين يعمل حوالي 84 في المئة من المواطنين بسوق العمل في القطاع العام.

وأضافت (فيتش) أن سعر التعادل للموازنة العامة من دون احتساب دخل الاستثمار سيبقى مرتفعا في المتوسط عند 90 دولارا للبرميل خلال السنوات المالية (2023 – 2024 / 2025 – 2026) وسيشكل العجز الأولي غير النفطي نحو 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي "وهو أسوأ بكثير من أقرانه في المنطقة".

وأشارت إلى أن الكويت تخطط لإصدار قانون جديد للدين العام في العام المالي الحالي يسمح بإعادة إطلاق إصدار الدين الحكومي الذي توقف منذ 2017 متوقعة تمرير القانون في السنة المالية 2024 – 2025 رغم المخاطر الكبيرة المرتبطة بالتأخر في تمريره.

وذكرت أنه في ظل غياب قانون يسمح للحكومة بالاقتراض فإن الحكومة ستقوم بالتمويل من خلال السحب من السيولة لدى صندوق الاحتياطي العام واللجوء إلى بيع أصول صندوق الاحتياطي العام الأقل سيولة إلى صندوق الأجيال القادمة.

وأضافت الوكالة أن الموازنة العامة سجلت فائضا ماليا بلغ 6ر4 مليار دينار (حوالي 21 مليار دولار) في 2022 – 2023 مدفوعا بارتفاع الإيرادات النفطية ليعد الفائض الأول منذ تسع سنوات بعد عجز قدره 3ر4 مليار دينار (حوالي 14 مليار دولار) في 2021 – 2022.

وتوقعت الوكالة عودة نسب العجز في الميزانية عند حساب دخل الاستثمار ضمن الموازنة إلى 7ر0 و 9ر0 في المئة في السنتين (2023 – 2024) و(2024 – 2025) مع تراجع أسعار النفط واستمرار ضغوط الإنفاق وفي ظل تقدم محدود في الإصلاحات المالية.وبينت (فيتش) أنه من دون حساب دخل الاستثمار فإن متوسط العجز سيبلغ 7ر9 في المئة من الناتج المحلي ما يمثل ارتفاعا كبيرا في الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة.

وأشارت الوكالة إلى أن الميزانية العامة للسنة المالية الحالة تضمنت سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق بنسبة 17 في المئة مقارنة بالميزانية الماضية رغم افتراض تراجع الإيرادات بسبب انخفاض متوسط سعر النفط وإجراء مزيد من التخفيضات في كميات إنتاج النفط.

وقالت إن الموازنة شهدت زيادة بنحو 14 في المئة على أساس سنوي ما يعكس تكاليف تعيين 22 ألف موظف جديد في القطاع العام وزيادة بدلات الموظفين بما في ذلك تعويضات الإجازات غير المستخدمة في حين ارتفعت الدعوم بما في ذلك للكهرباء بنسبة 35 في المئة لاحتواء تأثير ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين الكويتيين.

وافترضت الوكالة أن يسجل متوسط سعر النفط 77 دولارا للبرميل في السنة الحالية بانخفاض 23 في المئة عن السنة الماضية وتراجع الإنتاج النفطي بحوالي 1ر4 في المئة ليبلغ 2ر612 مليون برميل يوميا نتيجة لتخفيض كميات الإنتاج وفقا لاتفاق (أوبك بلس).

وتوقعت الوكالة تراجع متوسط سعر النفط ليبلغ 72 دولارا للبرميل في السنة المالية المقبلة وارتفاع كميات الإنتاج لتبلغ 2ر676 مليون برميل يوميا مشيرة إلى أن الكويت تستهدف تعزيز طاقتها الإنتاجية إلى 3ر15 مليون برميل يوميا بحلول السنة المالية (2027 – 2028).

ولفتت إلى أن الميزانية شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار وإنتاج النفط حيث أن تغير متوسط سعر برميل النفط 10 دولارات صعودا أو هبوطا عن توقعات السنة الحالية للوكالة من شأنه تغيير رصيد الموازنة بنحو 8ر4 في المئة من الناتج المحلي في حين أن زيادة إنتاج النفط 100 ألف برميل يوميا سيحقق فائض في رصيد الموازنة بنحو 5ر1 في المئة من الناتج المحلي.

وذكرت أن الكويت حصلت على درجة ملاءمة لمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في كل من الاستقرار السياسي والحقوق وسيادة القانون والجودة المؤسسية والتنظيمية ومراقبة الفساد.

واعتبرت الوكالة أن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبا بشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني تتمثل في ظهور بوادر لزيادة الضغط على سيولة صندوق الاحتياطي العام أو التدهور الكبير في الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

وأشارت فيتش إلى أن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجابا بشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني تتمثل في ظهور بوادر القدرة لمواجهة التحديات المالية طويلة الأجل من خلال إجراءات لتنفيذ خطة واضحة للحد من العجز في الميزانية العامة تكون قادرة على الصمود أمام انخفاض أسعار النفط فضلا عن اعتماد استراتيجية تمويلية حكومية شفافة ومستدامة.

زيادة الضغط على سيولة صندوق الاحتياطي العام نتيجة عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة

بالتعاون مع "إكوينر"

«كوفبك»: قدمنا خطة لتطوير وتشغيل حقل إيرين في النرويج

أعلنت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك) أن شركتها التابعة (كوفبك النرويج أيه إس) قدمت خطة لتطوير وتشغيل حقل إيرين للغاز بالتعاون مع شركة (إكوينر) إلى وزارة البترول والطاقة النرويجية.

وقالت (كوفبك) في بيان صحافي إن حقل إيرين الذي تم اكتشافه عام 1978 واستحوذت عليه (كوفبك) كجزء من صفقة (Greater Sleipner) مع شركة (توتال) في عام 2016 يحتوي على قرابة 6ر27 مليون برميل نفط مكافئ من الاحتياطيات القابلة للاستخراج.

وذكرت أن هذا الاكتشاف يقع قرب حقل (جيناكروغ) الذي تمتلك فيه (كوفبك) حصة تشغيلية تبلغ 30 في المئة ويصنف على أنه من الحقول المقاربة لذوات الضغط والحرارة العالية مشيرة إلى أن الحصص التشغيلية في (إيرين) موزعة كالتالي بين كوفبك 8ر21 في المئة وإكوينر 2ر78 في المئة.

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي ل(كوفبك) محمد الحيمر تأكيده أن تقديم خطة التطوير والتشغيل وتنفيذها يعتبر خطوة واعدة نحو تحقيق أهداف (كوفبك) الاستراتيجية وتعزيز محفظتها الحالية وتعظيم العوائد المالية لمؤسسة البترول الكويتية وتوفير الغاز النظيف منخفض الانبعاثات للسوق الأوروبية.

محمد الحيمر

ويبن الحيمر أن تطوير حقل إيرين سيؤدي إلى تعزيز محفظة كوفبك النرويجية الحالية من خلال إضافة المزيد من إنتاج الغاز منخفض التكلفة وعالي الربحية إلى السوق الأوروبية وكذلك الاستفادة من البنية التحتية الحالية لمشروع جينا كروغ.

وقال إن إنتاج حقل إيرين سيؤدي إلى إطالة العمر الاقتصادي لمشروع جينا كروغ مما يخلق قيمة إضافية لهذا الحقل المجاور.

وذكر أن مشروع تطوير إيرين ذا المسار السريع يتكون من أعمال ربط تحت سطح البحر بمنصة جينا كروغ الحالية وحفر بئرين تطويرتين موضحا أن الأعمال التي يتم تنفيذها تحت سطح البحر ستمكن من الربط المستقبلي للحقول والاكتشافات الجديدة القريبة من هذا المشروع.

وأفاد الحيمر بأن إجمالي صافي تكاليف التطوير المطلوبة يبلغ 4ر108 مليون دولار أمريكي ومن المتوقع بدء الإنتاج في عام 2025.

يذكر أن الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية هي إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية وتقوم بعمليات استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي خارج دولة الكويت.

ضمن حملة "ضاعف أجرك"

«التجاري» يوزع الحقيبة المدرسية على الأسر المتعففة في الكويت

لقطة جماعية من توزيع الحقائب والمستلزمات المدرسية

في إطار حملة «ضاعف أجرك مع التجاري» الهادفة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقوم به أي متبرع من عملاء البنك للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة من خلال حساباتها لدى البنك التجاري، قام البنك، بالتعاون مع جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية، بتوزيع مستلزمات المدرسة على الأسر المتعففة حيث قامت جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية بتنظيم هذه الفعالية والتي لاقت نجاحاً كبيراً حيث تم تقديم حقائب مدرسية وكوبونات لشراء ملابس المدرسة لطلبة الأسر المتعففة.

وعن ترتيبات توزيع مستلزمات المدرسة بالتعاون مع جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية، قالت أماني الورع – نائب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري الكويتي، "لقد جاءت فكرة توزيع مستلزمات الدراسة على الأسر المتعففة متزامنة مع موسم العودة إلى المدارس، حيث تأتي هذه البادرة إيماناً من البنك بضرورة مد يد العون والمساعدة للأسر المتعففة والمساهمة في توفير الكسوة المدرسية لأبناء وبنات هذه الأسر والتخفيف من أعبائهم المعيشية وإدخال الفرحة والسرور إلى قلوبهم حرصاً من البنك على تعزيز أواصر التعاون والتواصل مع فئات المجتمع كافة".

وأكدت أماني الورع أن البنك التجاري يحرص على تكريس مفهوم العمل الاجتماعي التطوعي والمساهمة في العديد من الفعاليات الإنسانية والخيرية ضمن برنامج اجتماعي يدعم المبادرات الخيرية والإنسانية الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً، منوهة أن حملة "ضاعف أجرك مع التجاري" قد ساهمت ومازالت تساهم في تأكيد التكافل والتضامن الاجتماعي وهو الهدف الذي يصبوا إليه التجاري دوماً.

وعن آلية التبرع والمشاركة في حملة "ضاعف أجرك مع التجاري"، أوضحت أماني الورع أنه يمكن لعملاء التجاري الدخول إلى حساباتهم من خلال تطبيق التجاري على الهواتف الذكية وخدمة الأونلاين، حيث سيقوم البنك بالتبرع بمبلغ مماثل للمبلغ الذي يقوم المتبرع من عملاء البنك بإيداعه في حساب الجمعيات والجهات الخيرية المرخصة من وزارة الشئون الاجتماعية والتي تحتفظ بحسابات لدى البنك التجاري. هذا، ويمكن للعميل الاختيار من بين تلك الجمعيات الخيرية من خلال صفحة التبرعات على موقع البنك، وأشادت الورع بالتجاوب الجيد الذي تحظى به هذه الحملة من قبل متابعي صفحات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي وتوجهت بالشكر للمتبرعين من عملاء البنك التجاري وكذلك الجهات المشاركة في الحملة.

362.2 مليار دولار حجم صناعة الحوسبة بالصين خلال 2022

أعلن مؤتمر الحوسبة العالمي 2023، الذي افتتحت أعماله في مدينة تشانغشا بمقاطعة هونان بوسط الصين، أن حجم صناعة الحوسبة في الصين بلغ 2.6 تريليون يوان (حوالي 362.2 مليار دولار أمريكي) في عام 2022.وقال "تشاو تشي قوه"، كبير المهندسين بوزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية، إن الجيل الجديد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أحدث تحولا في نمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقا لوكالة الأنباء الصينية "شينخوا".وأشار، إلى أن تكنولوجيا الحوسبة وصناعة الحوسبة تظهران حيوية قوية وإمكانات لا تحصى من خلال الابتكار التجريبي، كما أنهما تقودان التحول الرقمي في جميع المجالات.وألمح المؤتمر، إلى أنه وعلى مدى السنوات الست الماضية، شحنت الصين أكثر من 20.91 مليون خادم عام و820 ألف خادم ذكاء اصطناعي.